ان حشد العائلات الكبيرة في عدد قليل من الغرف يعني حشد جماعتين مختلفتين من حيث المتطلبات والمفاهيم: الجماعة الأولى هي جماعة الصغار المملوءة بالحيوية والنشاط والاستعداد للنمو؛ أما الجماعة الثانية فهي جماعة الكبار وما تحمله في جعبتها من تجارب الماضي وقيود التقاليد.

من المعروف أن السلطة في البيت للجماعة الثانية، التي تتحكم في تصرفات الأطفال وتحرمهم من أن يعيشوا حياتهم التي تتناسب وأعمارهم، مما يفقدهم ثقتهم بأنفسهم ويولد لديهم الشعور بالاستكانة والاتكال على غيرهم في حل مشاكلهم. مجتمع هذا حاله لا يمكن وصفه بالمجتمع المتكامل، مجتمع الأخذ والعطاء الذي يقدم فيه الفرد للمجتمع بقدر ما يأخذ منه، وبهذا يحافظ كل منهما على توازنه. هذا وتتوقف درجة التوازن على ما يتلقاه الفرد من مجتمعه، وكلما كان العطاء جزيلاً كان شعور الفرد بالانتماء اليه كبيراً والاستعداد للتضحية في سبيله، أكبر لأنه يدافع عن مصلحته التي تستمد وجودها من بقاء مجتمعه.

أما المحرومون فهم أفراد لا يشعرون بالانتماء الى أي كيان، وبالتالي فهم أبعد الناس عن التضحية، لأن المحروم لا يستطيع التضحية ليحافظ على مجتمع لا يوفر له مخرجاً من الحرمان. من هذه الزاوية أود أن أجيب على السؤال المطروح بالتأكيد على أنه بالرغم من أن مشكلة تحديد نوع البيت الذي يقيم فيه الفرد مع عائلته هي مسألة خصوصية تعني العائلة صاحبة الشأن، الا أن توفير الحد الأدنى من المساحة والخدمات البيتية التي تضم الشروط الصحية الملائمة والجو العائلي الذي يوفر للصغار امكانية نمو أجسامهم وشخصيتهم هي مشكلة المجتمع، ولهذا فالمجتمع مطالب بايجاد الحلول المناسبة لها حسب امكانياته.

الوسائل المطلوبة وسلّم الأولويات

يتطلب حل مشكلة الاسكان توفير ثلاثة عوامل أساسية، هي: الأرض لاقامة المساكن عليها، والأيدي العاملة لتقوم بالبناء، ورأس المال اللازم لتوفير مواد البناء. وسنتعرض هنا للبندين الثاني والثالث:

الأيدي العاملة: تعتبر نسبة القوى العاملة في المحيط العربي بصورة عامة وفي الضفة الغربية وقطاع غزة بصفة خاصة من النسب المنخفضة اذا ما قورنت بغيرها من المجتمعات، فهي في حدود ٢١ بالمئة من مجموع السكان، ونسبة العاملين منهم في فرع البناء في تزايد بحيث ارتفعت من ١٨ بالمئة عام ١٩٧٨ الى ٢٢ بالمئة عام ١٩٧٦. الا أن نسبة العاملين منهم في الضفة والقطاع لا تزيد على ٢٥ بالمئة في أحسن الأحوال، وهذا يعني أن نشاط حركة البناء في المناطق المحتلة سوف يوفر لهؤلاء العمال مجال العمل قريباً من سكنهم ويقلل من الحاجة الى البحث عن العمل في الاسواق الاسرائيلية. ويوضح الجدول العاشر حجم الأيدي العاملة خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠ حسب فرضيات الهجرة المختلفة، وكذلك حصة فرع البناء بصورة عامة من هذه الطاقات وحجم العاملين منهم في الضفة والقطاع.